Geo-Strategic Dimensions of Relations between India and the Gulf Cooperation Council (GCC) and Future Prospects

Asst Prof Dr.Fahd Mizban Khazar
Basra and Arab Gulf Studies Center
University of Basra

Abstract :

India's relationship with the Gulf Cooperation Council (GCC) Characterized with great geo strategic Importance imposed by geographical proximity, mutual economic interests, more importantly, is the mutual understanding in the strategic requirement.. this research deals with the deportation of the Geo-Strategic relations of the Gulf - India by focusing first on the statement of the importance of the Persian Gulf in the Indian strategic. The second section discusses the GCC economic relations - India, the third section deals with the future of this relationship from the geopolitical point of view and in light of the international political variables.

الإبعاد الجيوستراتيجية لعلاقات الهند بدول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية

أ.م.د. فهـــد مـــزبان خـــــزار
مركز دراسات البصرة والخليج العربي /جامعة البصرة

الملخص:

تتسم علاقة الهند بدول مجلس التعاون الخليجي بقدر كبير من الأهمية الجيوستراتيجية يفرضها الجوار الجغرافي، وحجم المصالح الاقتصادية المتبادلة، والأهم من ذلك هو الإدراك المتبادل بالاحتياج الإستراتيجي. يتناول هذا البحث الإبعاد الجيوستراتيجية للعلاقات الخليجية- الهندية من خلال التركيز أولاً على بيان أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية الهندية . أما القسم الثاني فيناقش العلاقات الاقتصادية الخليجية- الهندية، ويتطرق القسم الثالث إلى مستقبل هذه العلاقة من وجهة النظر الجيوسياسية وفي ضوء المتغيرات السياسية الدولية.

المقدمة :

تحتل الهند مكانة جيوسياسية مهمة في منطقة جنوب آسيا ، فهي تشغل رقعة جغرافية مترامية الأطراف تبلغ مساحتها نحو (٣.١٦٥.٥٩٦ كم٢) ، شاغلة بذلك الترتيب السابع من حيث المساحة على المستوى العالمي ، مما أدى إلى تسميتها شبه القارة الهندية، وهي تمتد بين دائرتي عرض (٨.٤ – ٣٧.٨) درجة شمالا"، وبين خطي طول (٦٨.٧ – ٩٧.٢٥) درجة شرقا"،(خارطة١)، وتمتد من الشمال إلى الجنوب بطول (٣٢١٤ كم) ومن الشرق إلى الغرب بطول (٢٩٣٣ كم) . وتشترك الهند بنحو (٧٠٠٠ كم) من الحدود المشتركة مع العديد من الدول المجاورة من إجمالي حدودها التي تبلغ نحو (١٦٠٠٠كم)، يتمثل الجزء الأكبر منها في السواحل المطلة على المحيط الهندي الذي يمثل بدوره ساحة جيواستراتيجية جديدة كمحور للتجارة العالمية . وتحدها باكستان من الشمال الغربي والصين وأفغانستان وبوتان ونيبال من الشمال، وميانمار وبنغلاديش وخليج البنغال من الشرق، وسريلانكا من الجنوب الشرقي عبر مضيق بالك، وتشكل جبال الهمالايا ، التي تعد أعلى جبال العالم ،حدودها الشمالية. وتنقسم جمهورية الهند إلى ثلاثة أقاليم رئيسة، هي جبال الهمالايا وسهل جانجتيك (Gangetic) وشبه الجزيرة الهندية. [١]

تعد الهند عملاقا" إقليميا" من الناحيتين :الجغرافية الطبيعية و البشرية (السكانية و الاقتصادية) ، فهي ثاني أكبر تعداد للسكان على سطح الأرض بعد الصين ، ويشهد اقتصادها منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين

معدل نمو مرتفعاً نسبياً، وطفرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما يعطي علاقاتها الإقليمية والدولية أهمية خاصة .

وتمثل الهند أهمية متزايدة على الساحة الدولية ، لاسيما في ظل تزايد قوتها النسبية قياساً بمنافسيها التقليديين : روسيا والصين . ويرجع ذلك بالأساس إلى أن الاقتصاد الهندي من بين أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم منذ مطلع التسعينيات ، وأثبتت نجاحاً في تطوير قدراتها النووية ، فضلا" عن تاريخها الدبلوماسي الحافل بالتطور. كذلك تنبع أهمية الهند من أنها تشكل قوة إقليمية في منطقة جنوب آسيا، التي تعد من المناطق شديدة الخطورة على المستوى العالمي ، الأمر الذي يعطيها دوراً بارزاً على المسرح الأمني في المنطقة .

ولذا ، فقد انتهجت الهند سياسة براغماتية تسعى إلى الإفادة واستغلال الأوراق المتاحة كافة في علاقاتها الإقليمية والدولية .

خارطة (١)

الموقع الجغرافي لجمهورية الهند

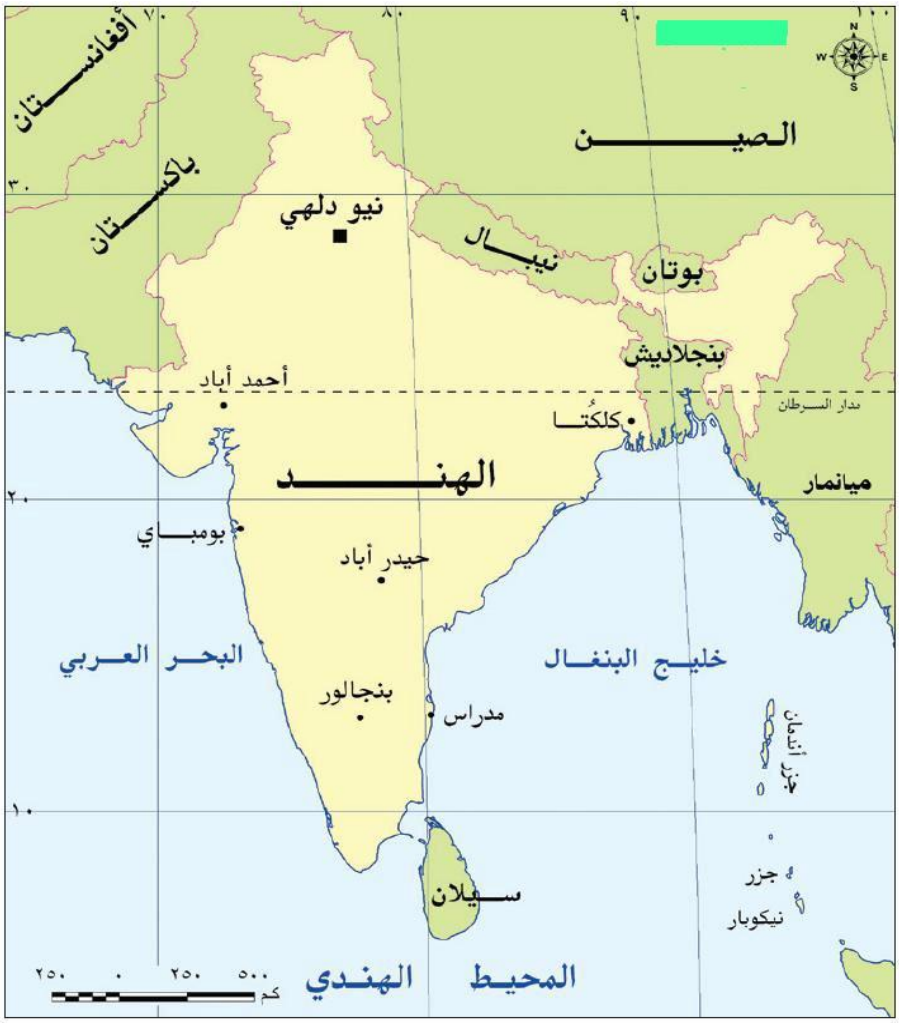

Source: http://www.tdedo.com/vb/showthread.php?t=1735&langid=1

وإذا ما أخذنا دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً فأننا نجد أن الهند ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة، تعود إلى قرون بعيدة انطلاقاً من عامل التقارب الجغرافي وما خلفه من روابط حضارية وثقافية تاريخية، وقد كان هناك نشاط ملحوظ للتبادل السلعي بين التجار العرب ونظرائهم الهنود على الساحل الغربي للهند خاصة في تجارة اللؤلؤ وتبادل المواد الغذائية، وقد استمرت هذه العلاقات التجارية القديمة حتى بعد استقلال الهند عن بريطانيا في ١٥ أب/ أغسطس ١٩٤٧.[٢] وقد اكتسبت تلك العلاقات زخماً كبيراً بإزدهار الصناعة النفطية في المنطقة الخليجية في مطلع السبعينيات، وأسهمت الزيارات الرسمية وغير الرسمية المتبادلة وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية بين دول المجلس والهند في تنشيط التعاون الاقتصادي والاستثماري والفني بين الجانبين ليشمل الأنشطة الاقتصادية كافة بما فيها التجارة الخارجية، وتدفق رؤوس الأموال، وإقامة المشروعات المشتركة، والسياحة فضلاً عن توظيف العمالة وتبادل الخبرات في ظل وجود جاليات هندية بدول المجلس هي الأكبر بين مختلف الجاليات الأجنبية.

مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث من التساؤل الآتي :ما أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية الهندية ؟ ،وما أثر البعد الاقتصادي في العلاقات الهندية – الخليجية ؟ ، وما مستقبل هذه العلاقة من وجهة النظر الجيوسياسية وفي ضوء المتغيرات السياسية الدولية ؟

فرضيتا البحث :

من خلال مشكلة البحث وما يترتب على دراسة الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقات الهند بدول مجلس التعاون الخليجي يمكن صياغة الفرضيتين الآتيتين:

١- سعت الهند في إطار إستراتيجيتها الجديدة (التوجه غرباً) إلى تعميق علاقاتها بدول غربي آسيا وتطويرها، وهذا الأمر، وإن كان محكوماً هو الآخر بعوامل اقتصادية، وذلك في ضوء الاعتماد الهندي على دول مجلس التعاون الخليجي في مجال النفط، ، وكذلك العمالة الهندية بدول المجلس ، إلا أن هناك بعض العوامل والدوافع السياسية التي دفعت الهند إلى تبني هذا الاقتراب من أهمها سعي الصين- المنافس التقليدي للهند- إلى تعميق علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي.

٢- تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة (التوجه شرقاً)، كعامل موازن بسياستها السابقة (للاتجاه غربا")،وهي سياسة على الرغم من أنها عكست توجهاً اقتصادياً من الدول الخليجية نحو الدول الآسيوية وذلك في ضوء الصعود الاقتصادي للقارة الآسيوية، ورغبتها في الاستفادة من مشروعات التكامل وتحرير التجارة عبر الإقليمية ، إلا أن لها أبعاداً سياسية وأمنية في سياق الارتباط الشديد بين أمن الخليج العربي وما يحدث في جنوبي آسيا.

وإذا سلمنا بهاتين الفرضيتين، فأن البحث يثير أسئلة محورية،أبرزها:ما الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالحسابات الهندية ؟ ،وما أثر البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية- الهندية؟، وأخيرا" ما المستقبل الجيوبولتيكي لعلاقات الهند بدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المعطيات

السابقة ؟، هذه التساؤلات نحاول الاقتراب من الإجابة عنها من خلال المحاور الآتية:

أولا" :أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية الهندية :

لقد كانت منطقة الخليج العربي– وماتزال– إحدى أكثر المناطق الساخنة في العالم، فهي منطقة تجذب، نتيجة أهميتها الجيوسياسية، اهتمام القوى الرئيسة والقوى الفاعلة في النظام الدولي . وقد أدركت الهند كغيرها من القوى الصاعدة أهمية المنطقة، لما تحويه من موارد طبيعية وسوق كبيرة لاستيعاب المنتجات والعمالة الهندية، مضافا" إليها الموقع الاستراتيجي. وقد عبر عن هذه الأهمية (مانموهان سينغ) رئيس الوزراء الهندي بقوله:(لم يعد الخليج مجرد منطقة هامة على الساحة الدولية فحسب ولكنها ربما أصبحت أكثر المناطق أهمية).[٣]

ولذا ،لايمكن إغفال الرؤية الهندية الخاصة للعلاقة بين أمن الخليج العربي والأمن القومي الهندي. وتنطلق الهند في هذا الإطار من مفهوم واسع لمجالها الحيوي يمتد من الخليج العربي غربا" إلى بنجلاديش ونيبال شرقا".[٤] ويستند المفهوم الهندي في هذا الإطار إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، التي تضم كلا"من دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين، والكويت، والإمارات، وعمان، وقطر، والسعودية) فضلا" عن العراق وإيران، استنادا" إلى عوامل عديدة، نشير إلى ثلاثة منها: **أولها** هو الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج كمصدر مهم للطاقة، سواء على المديين القصير أو المتوسط. فالإحصائيات تشير إلى أن الاحتياطات النفطية في منطقة الخليج العربي تؤهلها كمركز مهم لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، لاسيما احتياجات الدول

الآسيوية. إذ تضم منطقة الخليج العربي (٦٣.٤ %) من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم عام ٢٠٠٩، كما تنتج (٢٩.٣ %) من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال العام نفسه.[٥] وتشير تقارير منظمة أوبك إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من (٨٧.٨) مليون برميل يومياً في العام ٢٠١١ إلى(٨٩) مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٢،[٦] ثم إلى (١١٦) مليون برميل يومياً في العام ٢٠٣٠ ،وستبلغ حصة منطقة الخليج العربي من إنتاج النفط ما يزيد عن(٣٣%) من إجمالي الاستهلاك العالمي بحلول العام ٢٠٢٠.[٧]

ولا يمكن بحال من الأحوال التغاضي في هذا السياق عن أهمية الغاز الطبيعي في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فدول منطقة الخليج العربي تمتلك كميات كبيرة نسبيا" من احتياطي الغاز الطبيعي تقدر بحوالي (٣٩.٩ %) من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي عام ٢٠٠٩ ،كما تنتج (١٢.٣%) من إجمالي الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي خلال العام نفسه.[٨] وقد ارتفعت حساسية الاقتصاد الهندي لأي تطورات سلبية محتملة في سوق النفط الخليجي بعد تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، لاسيما إذا علمنا أن الهند تستورد نحو (٧٠%) من احتياجاتها من النفط المستورد من دول منطقة الخليج العربي،[٩] و ربع وارداتها من النفط تأتي من السعودية، وتشير التوقعات إلى أن اعتماد الهند على النفط المستورد من الخليج سيزيد ليصل إلى(٨٥ %) من إجمالي استهلاكها بحلول عام ٢٠١٥.[١٠] وتشير بيانات وكـــــالة الطاقة

الدولية إلى أن الهند كانت في عام ٢٠٠٩ سادس أكبر مستورد للنفط الخام في العالم ، إذ بلغ صافي وارداتها حوالي (٢.١) مليون برميل يومياً، أي ما يقارب (٧٠%) من إجمالي احتياجاتها النفطية،وتتوقع الوكالة أن تصبح الهند بحلول عام ٢٠٢٥ رابع أكبر مستورد للنفط الخام بالعالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان.[١١] وهذا ما دفع الحكومة الهندية للسعي نحو بناء شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة لضمان إمدادات نفطية مستقرة ودائمة، كتوقيع اتفاقية " شراكة إستراتجية " في مجال الطاقة مع السعودية خلال زيارة الملك عبدالله للهند في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦.[١٢] **العامل الثاني** هو العمالة الهندية الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وتقدر طبقا" لإحصاءات السفارة الهندية في قطر ما يقارب (٣) ملايين نسمة يشكلون (٢٨.٥ %) من إجمالي العمالة الوافدة البالغة(١٠.٦) مليون نسمة عام ٢٠٠٩.[١٣] و يشكلون مصدرا" مهما" للتحويلات الخارجية وتخفيف الضغوط على سوق العمل الهندية. **العامل الثالث** وهو تحول منطقة الخليج العربي إلى أحد ساحات المنافسة بين الهند وخصومها التقليديين، وهو ما كشفت عنه خبرة الصراع الهندي الباكستاني خلال العقود الماضية، وذلك بالنظر إلى ما تمثله منطقة الخليج العربي كمصدر مهم للطاقة، والفراغ البشري والديموغرافي في المنطقة، والأهم من ذلك هو عدم وجود منطقة أخرى بديلة تعمل كساحة خارجية يمكن نقل الصراع إليها. فمن ناحية، يصعب على الهند الاتجاه شرقا" خوفا" من الاصطدام بالصين، كما يصعب عليها أيضا" التوجه شمالا" خوفا" من الاصطدام بروسيا. وهكذا، تصبح منطقة الخليج العربي الفضاء الأيسر نسبيا" لطرفي الصراع، حيث تتوافر فيها

المقومات والشروط المهمة كمنطقة لنقل الصراع والتنافس إلى الخارج. (١٤) وقد بدأت بوادر نقل الصراع إلى منطقة الخليج العربي من خلال محاولة طرفي الصراع توظيف البعد الإسلامي في الصراع، ومن ناحية أخرى حاولت باكستان توسيع نطاق الصراع مع الهند ليشمل العالم الإسلامي بكامله، بفعل الربط بين صراعها مع الهند والصراع العربي الإسرائيلي من خلال إعطاء القنبلة النووية الباكستانية بعداً أو غطاء إسلامياً، ومطالبة الدول العربية والخليجية بدعم برنامجها النووي بوصفه يصب في التحليل الأخير في ميزان القوى الإسلامي. وقد جاء هذا الطلب الباكستاني بشكل مباشر خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف عقب التفجيرات النووية الباكستانية مباشرة لدول الخليج العربي وطلب خلالها توفير الدعم المالي لمواجهة احتمالات فرض عقوبات اقتصادية على إسلام أباد.(١٥) وعلى الرغم من تراجع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في إطار الصراع الهندي الباكستاني بدءاً من دخول العامل النووي في إدارة الصراع و دفع دول الخليج العربية إلى اتخاذ مواقف أكثر حيادية من الصراع، ثم التحولات الإستراتيجية الأخيرة في أفغانستان وجنوبي آسيا، إلا أن هذا لايعني افتقاد المنطقة لأهميتها الإستراتيجية في هذا المجال، لا سيما بعد دخول الصين كمنافس مهم في المنطقة بعد طرح مشروع منطقة التجارة الحرة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتبرز في هذا الإطار، أهمية إيران كحليف مهم للهند لضمان النفوذ الهندي في المنطقة، التي تعد فاعلاً رئيساً في معادلة التوازن والأمن الإقليمي في الخليج العربي، من ناحية، وكمصدر مهم للطاقة، من ناحية أخرى .(١٦)

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منطقة الخليج العربي منطقة غير مستقرة وشهدت حرباً كل عشر سنوات في العقود الثلاثة الماضية، مما يجعل أمن الطاقة على صلة وثيقة بالأمن الإقليمي الخليجي، ومن ثم يصبح أمن الخليج على ارتباط وثيق بالأمن العالمي، وجزءاً لا يتجزأ منه ، لاسيما بالنسبة للقوى الاقتصادية العالمية ولاستقرار الاقتصاد العالمي بشكل عام.

ومنذ تكوَن النظام الإقليمي الخليجي في السبعينيات من القرن المنصرم على إثر الانسحاب البريطاني واستقلال بقية دول الخليج العربية، الذي تزامن أيضاً مع تزايد أهمية النفط الخام الاقتصادية والإستراتيجية، منذ ذلك الحين ومعادلة الأمن الإقليمي غير واضحة، أو بالأحرى غير مستقرة. حيث لم تثبت السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة جدواها في بلورة نظام أمني إقليمي مستقر؛ ففي عام ١٩٧١ حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا للإشراف على الوضع الأمني في المنطقة، لكنها آثرت في خضم فشل تجربتها العسكرية في فيتنام الاعتماد على الحلفاء الإقليميين (إيران والسعودية) لدعم الاستقرار في المنطقة. بيد أن إستراتيجية الدعامتين (Twin Pillars) هذه أثبتت فشلها بعد اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية وسقوط نظام الشاه ، ومن ثم اندلاع حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران.[١٧] كذلك فإن سياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton (١٩٩٣ – ٢٠٠١) لم تسهم في خلق نظام أمني مستقر[١٨]، بل أنها أسهمت في إضعاف العراق، مما سهل مهمة خلفه جورج بوش في التعاون مع بريطانيا، في غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، وإحداث خلل في توازن القوى بالمنطقة، نتيجة تدمير قوة عربية

مركزية في النظام الإقليمي الخليجي. فيما نشأ عن هذه الحالة عدم استقرار وغموض في الرؤيا حول نظام الأمن الإقليمي المنشود، إذ يسود التوتر الدائم وعدم الثقة بين دول الخليج العربي من ناحية، وإيران من ناحية أخرى، فيما يحاول العراق لملمة جراحه وبناء مؤسساته السياسية وترتيب أوضاعه الأمنية الداخلية والتخلص من التدخل الأمريكي في شؤونه الداخلية. ولذا يمكن القول إن التدخل الأجنبي أسهم في الوقت الحاضر في تعميق حالة عدم الاستقرار والتأزم الإقليمي، مما جعل المنطقة تعيش معضلة أمنية، عجزت في ظلها الدول الإقليمية عن خلق نظام أمن إقليمي قادر على البقاء، يحقق لها الحماية والاستقرار من دون التدخل الأجنبي المبني على مصالح ضيقة.[١٩]

في الواقع هناك وجهتا نظر حول الأمن في منطقة الخليج: الأولى تعارض أي وجود للقوى الأجنبية، بحجة أن الأمن الإقليمي مسؤولية الدول الإقليمية نفسها، وهذا الطرح يتناغم و التوجهات الإيرانية. أما وجهة النظر الأخرى فتدعم إجراءات بناء الثقة بين الدول الإقليمية، ولا تعارض تدويل الأمن الإقليمي. لأن مظلة الأمن الجماعي الدولية تحمي هذه الدول من الهيمنة الإيرانية، وتمكنها في الوقت نفسه من تقليل اعتمادها المطلق على الحماية الأمريكية، الذي بدا واضحاً من خلال غزوها للعراق أنها تسعى لمصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح الدول الإقليمية ودعم الاستقرار بالمنطقة. وقد غدا من الواضح أن وجهة النظر هذه تلاقي استحسان الدول الخليجية، كما ورد على لسان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في حوار الأمن الخليجي الذي عقد في البحرين

في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤، إذ أشار إلى أن أمن منطقة الخليج هو مسؤولية المجتمع الدولي.[٢٠]

وبما أن الهند تمتلك من الإمكانيات العسكرية والعلمية والتكنولوجية، وخصوصاً في سلاحها البحري المتعاظم، ما يجعلها مؤهلة أكثر من أي زمن سابق للإسهام في حفظ أمن منطقة الخليج، لاسيما أن أمن الخليج كان منذ إستقلال الهند يحتل موقع الصدارة في السياسات الخارجية الهندية لإعتبارات تتعلق بضمان أمن صادراتها المارة في بحر العرب إلى الخارج، وضمان أمن وارداتها النفطية من الخليج. وهو ما يزال يحتل الموقع نفسه (إن لم يكن أكثر)، ومن ثم فجدير بدول مجلس التعاون الخليجي أن تستثمر هذا الإهتمام الهندي في خططها وبرامجها الأمنية، خصوصاً وأنه ليس للهند ماض إستعماري، وليس بينها وبين أية دولة خليجية نزاعات على المياه أو الأراضي، ناهيك عن أن من مصلحة الهند أن تبقى منطقة الخليج – التي تستورد منها (٧٠%) من حاجتها من الطاقة، ويعيش بها أكثر من ثلاثة ملايين وافد هندي، ويأتي منها بلايين الدولارات سنوياً في صورة تحويلات مالية بالعملة الصعبة، وتصدر إليها صادرات كبيرة من المنتجات المختلفة – منطقة آمنة ومستقرة ومزدهرة. [٢١]

لذا ونتيجة للمتغيرات والتطورات العالمية الكثيرة منذ انهيار الإتحاد السوفيتي، وإنتهاء الحرب الباردة، وبروز قوى صاعدة غير غربية على الساحة الدولية بإمكانيات عسكرية وأمنية وإقتصادية وعلمية مبهرة، يمكننا القول إنه بإمكان منظومة دول مجلس التعاون الخليجي إستيراد الأمن من قوى صاعدة مثل الهند

والصين، أو على الأقل جعل هاتين القوتين شريكتين في حفظ الأمن الإقليمي وتحصينه. ومثل هذا الكلام قاله وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في منتدى حوار الأمن الخليجي الأول في المنامة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤. فلأول مرة عبّر مسؤول سعودي رفيع عن رؤية لم تكن مطروحة من قبل، ونعني بها قوله إن " البعد الدولي للإطار الأمني المقترح يقتضي المشاركة الإيجابية للقوى السياسية التي برزت على المسرح الدولي حديثا"، وخصوصا الصين والهند " مضيفا أن " أمن الخليج يحتاج إلى ضمانات دولية لا يمكن توافرها على أساس منفرد حتى لو جاءت من طرف القوة العظمى الوحيدة في العالم ".[٢٢]

بناء على ذلك يمكن القول بأن القوى الآسيوية كالصين والهند من الممكن أن تسهم في أي تعاون دولي لضمان أمن منطقة الخليج. ويمكن أن يتلخص إسهام الهند في ذلك من خلال التدريبات العسكرية المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومحاربة الإرهاب، وحماية الممرات المائية في المنطقة ...، ولعل إنخراط بعض دول مجلس التعاون الخليجي كعمان والإمارات والسعودية في تعاون عسكري وأمني ومناورات بحرية مشتركة مع الهند لهو أكبر دليل على بدء حقبة جديدة من العلاقات الإستراتيجية المثمرة بين الجانبين.[٢٣]

ثانيا":العلاقات الاقتصادية الخليجية – الهندية :

اكتسبت العلاقات الاقتصادية الخليجية– الهندية في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة وذلك في سياق مجموعة من التحولات التي دفعت كل طرف إلى إعادة النظر في سياسته تجاه الطرف الآخر. فعلى الجانب الخليجي، تأتي سياسة

(التوجه شرقاً) وهي سياسة على الرغم من أنها عكست توجهاً اقتصادياً من الدول الخليجية نحو الدول الآسيوية وذلك في ضوء الصعود الاقتصادي للقارة الآسيوية، ورغبة الدول الخليجية في الاستفادة من مشروعات التكامل وتحرير التجارة عبر الإقليمية، ومن أهمها مشروع تحرير التجارة والاستثمار في إطار تجمع المحيط الهندي، إلا أن لها أبعاداً سياسية وأمنية في سياق الارتباط الشديد بين أمن الخليج وما يحدث في جنوبي آسيا، إذ لجأت الدول الخليجية إلى موازنة سياسة (الاتجاه شرقاً) بسياستها السابقة (للاتجاه غربا"). على الجانب الآخر، تبنت الهند سياسة (الاتجاه غرباً)، إذ سعت الهند إلى تعميق وتطوير علاقاتها بدول غربي آسيا، وهذا الأمر، وإن كان محكوماً هو الآخر بعوامل اقتصادية، وذلك في ضوء الاعتماد الهندي على الدول الخليجية في مجال النفط، إذ توفر دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ثلثي احتياجات الهند الخارجية من النفط، وكذلك العمالة الهندية بدول مجلس التعاون، إلا أن هناك بعض العوامل والدوافع السياسية التي دفعت الهند إلى تبني هذا الاقتراب من أهمها سعي الصين– المنافس التقليدي للهند– إلى تعميق علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي.(٢٤) وإذا ما نظرنا إلى واقع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في الوقت الحالي يتضح وجود العديد من المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية – الهندية ، يمكن الإشارة إلى أبرزها، بالآتي:

١– ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي :

من المؤشرات المهمة التي يمكن الاستدلال من خلالها على مستوى التطور في العلاقات بين الطرفين ، حجم التبادل التجاري ، فمن خلال استعراض

التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الهندية من دول مجلس التعاون الخليجي وإليها للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧) ، جدول (١) و جدول (٢) ، نلحظ ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الطرفين ، فقد بلغت واردات الهند من دول مجلس التعاون الخليجي (٣٠١٦.٥٢) مليون دولار عام ٢٠٠٠، ارتفعت إلى (١١٢٥٨.٨٦) مليون دولار عام ٢٠٠٧.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبالتحديد إمارة دبي ، أهم سوق خليجية تحصل منها الهند على الواردات ، خاصة أن دبي هي المركز التجاري الرئيس في دولة الإمارات ، كما أنها تحولت مؤخرا" إلى مركز إقليمي لتجارة الترانزيت في منطقة الخليج العربي بالاعتماد على البنية الأساسية المتطورة وقدرات التخزين العالية والموانئ الحديثة التي بنتها في السنوات الماضية . إذ بلغت صادراتها إلى الهند (٦٠٥٨.٨١) مليون دولار عام ٢٠٠٧ تشكل نحو (٥٣.٨١ %) من إجمالي صادرات دول المجلس المتجهة إلى الهند .

وتأتي السعودية بالمركز الثاني كأهم دولة خليجية تحصل منها الهند على الواردات، إذ بلغت صادراتها إلى الهند (٢١٢١.٠٠) مليون دولار تشكل نحو (١٨.٨٤ %) من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي المتجهة إلى الهند. أما قطر فتحتل المركز الثالث ، إذ بلغت صادراتها إلى الهند (١٩٨٦.٩٤) مليون دولار لتشكل نحو (١٧.٦٥ %) من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي المتجهة إلى الهند . ولا تزيد صادرات دول المجلس الأخرى (البحرين ، عمان ، الكويت) إلى الهند عن (١٠٩٢.١١) مليون دولار تشكل نحو (٩.٧ %) من إجمالي الصادرات خلال العام نفسه.[٢٥]

وفيما يتعلق بصادرات الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد بلغت (٣٢١٦.٤٩) مليون دولار عام ٢٠٠٠ ارتفعت إلى (١٩٧٠٩.١٩) مليون دولار عام ٢٠٠٧ .(جدول ٢) استأثرت الإمارات العربية المتحدة أيضا" بالنصيب الأوفر ، إذ بلغت وارداتها من الهند (١٤٥٦٨.٢٠) مليون دولار عام

جدول (١)

واردات الهند من دول مجلس التعاون الخليجي

(مليون دولار)

السنة / الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧
السعودية	١١٠٩.٠٥	٤٤٩.٥٨	١١١٠.٦٩	١٧٥٨.١٥	٢١٢١.٠٠
الإمارات	٩٧٩.٨٢	٨٦٠.٤٧	٣٥٩٢.٢٠	٥٠٢٢.٣٠	٦٠٥٨.٨١
البحرين	٢٢٣.٤٦	١١٣.٠٥	٩٣.٦٢	١٩١.٧٤	٢٣٧.٩٥
عمان	٦٤.١٣	١٢١.٥٨	٣٦.٤١	٣٥٠.٠٧	٢٧٢.٥١
قطر	١٢٨.٦٣	١٠١.٩٨	١٠٠٥.٧٦	١٦٤٧.٠٣	١٩٨٦.٩٤
الكويت	٥١١.٤٣	١٣٩.١٤	٢٣٢.٥٠	٤٨٢.١٥	٥٨١.٦٥
المجموع	٣٠١٦.٥٢	١٧٨٥.٨	٦٠٧١.١٨	٩٤٥١.٤٤	١١٢٥٨.٨٦

المصدر : صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٩٧- ٢٠٠٧ ، العدد(٢٦) ،أبوظبي ، ٢٠٠٨ ، ص٥٤- ١٦٧ .

٢٠٠٧،تشكل نحو (٧٣.٩٢ %) من إجمالي واردات دول المجلس من الهند خلال العام نفسه .تأتي السعودية بالمركز الثاني باستيراد السلع من الهند ، إذ بلغت وارداتها من الهند (٢٩٣٨.١٢) مليون دولار ، تشكل نحو (١٤.٩١ %)

من إجمالي واردات دول المجلس من الهند . أما دول المجلس الأخرى (البحرين، عمان ، قطر ، الكويت) فلا يزيد إجمالي وارداتها من الهند عن (٢٢٠٢.٨٧) مليون دولار ، تشكل نحو (١١.١٨%) من إجمالي الواردات خلال العام نفسه .[٢٦]

وبحسب التقويم الذي أصدره اتحاد غرفتي الصناعة والتجارة الهندية فأن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تعد ثاني أكبر شريك تجاري للهند ، فهي أكبر مصدر للواردات الهندية، وثاني أكبر مستورد للصادرات الهندية، ويتوقع أن يرتفع حجم التجارة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي لأكثر من (٤٠) مليار دولار سنويا" في الأعوام الخمسة القادمة (٢٠١٢- ٢٠١٧). وتمثل

جدول (٢)

صادرات الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي

(مليون دولار)

السنة / الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٧
السعودية	٩٠٤.٣٤	٧٧٨.٢٩	١٤١٥.٠٦	٢٣٠٣.٣٨	٢٩٣٨.١٢
الإمارات	١٧٦٤.٤٥	٢١٧٦.٣٤	٥٢١٣.١٧	٧٦١٩.٤٦	١٤٥٦٨.٢٠
البحرين	٨١.٤٨	١٠٠.٧٤	٩٦.٥٩	٢٤٦.٧٢	٣٠٦.١٨
عمان	١٦٧.٥٣	٢٨٤.٤٨	٢٩٥.٥١	٤٨٣.٠٣	٤٥٧.١٥
قطر	٩٢.٠٠	١٢٠.٩٧	١٤١.١٣	٢٥٨.٣٤	٥٨٤.٣٧
الكويت	٢٠٦.٦٩	٢٦٣.٤٣	٤٠٩.٧٠	٦٤٥,١٧	٨٥٥.١٧
المجموع	٣٢١٦.٤٩	٣٧٢٤.٢٥	٧٥٧١.١٦	١١٥٥٦.١	١٩٧٠٩.١٩

المصدر : صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٩٧- ٢٠٠٧ ، العدد (٢٦) ،أبوظبي ،٢٠٠٨ ، ص٥٤- ١٦٧ .

أبرز الصادرات الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي ،في الكيماويات والسيارات والآلات والمنتجات الغذائية والبضائع الاستهلاكية الأخرى، وتعد الهند من بين أكبر مستوردي النفط والغاز من دول المجلس.[٢٧]

٢- الاستثمارات المشتركة :

وتعد من المؤشرات المهمة التي يمكن الاستدلال من خلالها على تطور علاقات الهند بدول مجلس التعاون الخليجي . وبوجه عام، يلحظ تزايد قيمة الاستثمارات الخليجية في الهند مقارنة بالاستثمارات الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي. إذ تزايدت الاستثمارات الخليجية في الهند منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن العشرين في سياق ما اتبعته الهند من سياسة إصلاح اقتصادي بدأت بالتحديد منذ عام ١٩٩١ وارتكزت على فتح معظم القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت هذه الاستثمارات محدودة، وهو ما ترافق مع النمو في القدرات التكنولوجية للشركات الهندية وصادراتها العالمية، لاسيما في ما يتعلق بخدمات تكنولوجيا المعلومات، وهو ما أسهم في نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند، خاصة أن توافر الموارد الطبيعية الآمنة كان من العناصر المهمة التي أسهمت في دفع الاستثمار في هذا المجال. وعلى الجانب الآخر، فإن تحرير الحكومة الهندية للسياسة الاستثمارية ساعد على توسع الشركات الهندية في الخارج،[٢٨] فبنهاية عام ٢٠٠٥ كانت الهند قد وقعت على (٥١) اتفاقية استثمار ثنائية منها اتفاقيات مع دول خليجية ثلاث هي سلطنة عُمان عام ١٩٩٧، وقطر عام ١٩٩٩، والكويت عام ٢٠٠١. وكذلك على (٤١) اتفاقية متعلقة بالازدواج الضريبي* واحدة منها وقعت مع عُمان عام

١٩٩٧، وثانية مع قطر عام ١٩٩٩.[٢٩] وعموماً، تأتي الاستثمارات الخليجية في الهند في إطار توجه عام اتبعته الدول الخليجية منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، وفي إطار الطفرة النفطية، إذ اتجهت الدول الخليجية – بالإضافة إلى إنفاقها الداخلي المتزايد – إلى توجيه أموال النفط إلى مشروعات استثمارية بالخارج. في البداية، اتجهت الدول الخليجية باستثماراتها إلى الدول الغربية وذلك لأسباب عدة منها تأمين أصولها الاستثمارية، والخوف من أن المؤسسات المالية في الدول النامية غير معدة لامتصاص هذا القدر من الاستثمارات، فضلا" عن ذلك الأحوال السياسية وظروف عدم الاستقرار التي تعاني منها بعض الدول النامية، مع افتقاد المعلومات حول الفرص الاستثمارية والتعقيدات الإدارية، والأكثر من ذلك هو ضعف الأسواق المالية في الدول النامية.[٣٠] في البداية لم تستثن الهند من هذه الفئة، إلا أنه مع اتجاه الهند إلى تحرير اقتصادها وتشجيع نظامها الاستثماري الداخلي وتحسينه ، فإن حجم الاستثمارات الخليجية ازداد فيها .

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ وما كان لها من تداعيات على اقتصاديات دول عدة لتمثل دافعاً لإعادة تفكير الدول الخليجية نحو توجيه استثماراتها شرقاً لضمان سلامتها.[٣١] وبلغ حجم الاستثمارات الخليجية في الهند خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) ما قيمته (٢٢١٧.٠٤) مليون دولار. وتعد الإمارات العربية المتحدة من أكبر الدول الخليجية من حيث حجم استثماراتها المباشرة في الهند وقد بلغت ما قيمته(١٨١٥.٢٩) مليون دولار، أي بنسبة (٨١.٩%) من قيمة الاستثمارات الخليجية في الهند، تلتها مباشرة عمان

(٣٢٦.٥٥) مليون دولار بنسبة (١٤.٧%) ، ثم السعودية في المرتبة الثالثة (٣١.٥٩) مليون دولار بنسبة (١.٤%) ، ثم البحرين (٢٦.٧٨) مليون دولار بنسبة (١.٢%) ، ثم الكويت (١٥.٧٠) مليون دولار وقطر (١.١٣) مليون دولار بنسب بلغت(٠.٧%) و (٠.١%) على التوالي.[٣٢] وتتنوع الاستثمارات الخليجية المباشرة في الهند ما بين مشروعات عدة تتمثل في الاستثمار في قطاع النقل الجوي والسياحة، سواء من خلال تملك حصص أو من خلال بناء مشاريع في تلك الدولة، يضاف إلى ذلك الاستثمار في قطاع النفط والغاز بما في ذلك حصيلة التكرير والمجمعات البتروكيماوية.[٣٣]

على الجانب الآخر، ترتكز الاستثمارات الهندية بدول مجلس التعاون بالأساس في دولتين هما عُمان والإمارات. إذ بلغت قيمة الاستثمارات الهندية في عُمان خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦) حوالي(٢٠٦.٧) مليون دولار أي ما نسبته (٢.١ %) من قيمة الاستثمارات الهندية في الخارج خلال تلك المدة التي بلغت (٩.٩٢٥) مليار دولار. أما بالنسبة للاستثمارات الهندية في الإمارات فقد بلغت خلال المدة نفسها (١٥٢.٣) مليون دولار أي ما نسبته (١.٥%) من إجمالي الاستثمارات الهندية الخارجية.[٣٤] ومن حيث الترتيب نجد عُمان تحتل المرتبة الحادية عشرة من بين دول العالم من حيث حجم الاستثمارات الهندية المباشرة فيها، وتأتي الإمارات في المرتبة الثالثة عشر. وعلى الرغم من تركز الاستثمارات الهندية في هاتين الدولتين، توجد استثمارات محدودة في دول خليجية أخرى، إذ شاركت الشركات الهندية في حوالي(٨٢) مشروعاً مشتركاً في المملكة العربية السعودية في مجالات عدة، إما بملكية هندية كاملة أو

كمشروعات مشتركة. وفي إبريل/نيسان ٢٠٠٥ منحت الحكومة السعودية تراخيص لـ(٤٢) مشروعاً استثمارياً هندياً وذلك لاستثمار (٥٦.٢) مليون دولار في السعودية. كما قامت مؤخراً شركة أرامكو السعودية بإنشاء مشاريع استثمارية في قطاع التكرير داخل الهند انطلاقاً من فكرة التعاون بين منتجي النفط ومستهلكيه ، وهي فكرة سبق أن نادى بها منتدى الطاقة العالمي، وتتمثل في فكرة (أمن الإمدادات) الذي تطالب به الدول المستهلكة، و(أمن الطلب) الذي تنادي به الدول المنتجة. كما أنشأت شركات هندية عدة في القطاعين العام والخاص مكاتب لها في دبي. وفي سلطنة عُمان، قامت شركات هندية عدة بإنشاء مكاتب لها في عمان، كما تلقت الأخيرة في أغسطس/آب ٢٠٠٠ موافقة من الحكومة الهندية لإنشاء مصنع مشترك عُماني- هندي لإنتاج الأسمدة تمتلك عُمان (٥٠ %) من أسهمه، أما الحصة الباقية فتشترك فيها ثلاث شركات قطاع عام هندية، والمصنع بطاقة إنتاجية (١.٤٥) مليون من اليوريا، و (٣٣) ألف طن من الأمونيا سنوياً، وتبلغ تكلفة المشروع أكثر من مليار دولار. أما المشروعات البحرينية- الهندية المشتركة فهي تعود إلى بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، إذ وقعت الدولتان اتفاقية للتعاون في هذا المجال، وبنهاية عام ١٩٨٦ كانت الهند قد أسست ثلاثة مشروعات في البحرين، وما يزال عدد كبير من المشروعات تحت التأسيس، كما تعمل شركات هندية عدة بعقود في قطاعات الغاز والنفط في البحرين.[٣٥] ويتبدى اهتمام الطرفين بتعميق الاستثمارات المشتركة وتطويرها في سياق المؤتمرات التي عقدت من أجل مناقشة سبل تطوير التعاون المشترك في مجال الاستثمارات ، فخلال المدة من

٢٥- ٢٦ مارس/ آذار عام ٢٠٠٦ عقد في مسقط (المؤتمر الخليجي- الهندي الثاني للصناعة) تحت عنوان (دول مجلس التعاون والهند شراكة وتعاون)، وقد أكد المؤتمر مجموعة من المبادئ في بيانه الختامي الذي جاء تحت مسمى (إعلان مسقط) ، من بينها:[٣٦]

- تفعيل الشراكة بين الطرفين من خلال إنشاء مشروعات مشتركة، وشركات استثمارية خاصة في مجالات الصناعة والطاقة، والبتروكيماويات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة.

- تحديد بعض الصناعات لتكون محل شراكة إستراتيجية بين الطرفين.

- العمل نحو إزالة العقبات كافة التي تعوق تدفق الاستثمارات والتجارة بين الطرفين.

- تفعيل الاتفاقية الإطارية الخليجية- الهندية للتعاون الاقتصادي، والانتهاء من الإجراءات الخاصة بالتوصل لمنطقة التجارة الحرة بين الطرفين.

- الاستفادة من خبرة الجانبين في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تبادل الخبرات في مجالات البحث والتطوير والتعليم العالي بين الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية وتأسيس مراكز مشتركة للعلم والتكنولوجيا.

- تبادل الخبرات في مجالات التكنولوجيا الحيوية.

- ومن ثم، هناك حاجة للتعجيل في إنشاء منطقة التجارة الحرة الخليجية- الهندية التي يجري التشاور بشأنها، إذ سيدفع التوقيع على إنشاء منطقة التجارة

الحرة سبل التعاون الاقتصادي بين الطرفين و تشمل خفض التعرفة الجمركية، وتسهيل تدفق السلع، وتسهيل حركة الاستثمارات المشتركة بين الطرفين.

٣- العمالة الوافدة وأثرها في العلاقات الهندية – الخليجية :

تمثل العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي عنصراً مهماً" داعماً للعلاقات بين الطرفين، وتشير الإحصاءات في الكتاب السنوي لوزارة الخارجية الهندية أن حجم العمالة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي أرتفع من (٢٥٧.٦٥٥) عام ١٩٧٥ إلى (٣٣١٨.٠٠٠) عام ٢٠٠٥ (جدول ٣) . استأثرت السعودية بالنصيب الأوفر ، إذ بلغ حجم العمالة الهندية فيها (١٥٠٠.٠٠٠) عام ٢٠٠٥،تشكل نحو (٤٥.٢١%) من إجمالي العمالة الهندية في دول المجلس خلال العام نفسه .تأتي الإمارات العربية المتحدة بالمركز الثاني ، إذ بلغت العمالة الهندية فيها (٩٥٠.٠٠٠) ، تشكل نحو (٢٨.٦٣ %) .أما عمان فتحتل المركز الثالث ، إذ بلغت حجم العمالة الهندية فيها (٣١٢.٠٠٠) تشكل نحو (٩.٤٠%).في حين احتلت الكويت المركز الرابع بواقع (٢٩٥.٠٠٠) عامل هندي ، تشكل نحو (٨.٨٩%). ولا تزيد حصة قطر عن (١٣١.٠٠٠) تشكل نحو (٣.٩٥%). أما البحرين فلا تزيد العمالة الهندية فيها عن (١٣٠.٠٠٠) ، تشكل نحو (٣.٩٢%) من إجمالي العمالة الهندية الوافدة إلى دول المجلس خلال العام نفسه.[٣٧]

جدول (٣)

حجم العمالة الهندية الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٥ – ٢٠٠٥)

السنة / الدولة	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
السعودية	٣٤.٥٠٠	٣٨٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠	١٥٠٠.٠٠٠
الإمارات	١٠٧.٥٠٠	٢٢٥.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	٩٥٠.٠٠٠
عمان	٣٨.٥٠٠	١٨٤.٠٠٠	٢٢٠.٠٠٠	٣١٢.٠٠٠
الكويت	٣٢.١٠٥	١٠٠.٠٠٠	٨٨.٠٠٠	٢٩٥.٠٠٠
قطر	٢٧.٨٠٠	٥٠.٠٠٠	٧٥.٠٠٠	١٣١.٠٠٠
البحرين	١٧.٢٥٠	٧٧.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٣٠.٠٠٠
المجموع	٢٥٧.٦٥٥	١٠١٦.٠٠٠	١٤٨٣.٠٠٠	٣٣١٨.٠٠٠

Source:Binod Khadria , India in the Global Labour Market: International Economic Relations, Mobility of the Highly Skilled and Human Capital Formation , ISAS Working Paper , No. 32 , Institute of South Asian Studies , National University of Singapore , 14 January 2008 , p.9.

وما يزيد أهمية التعاون الهندي – الخليجي في مجال العمالة، هو الخلل الهيكلي الملموس في التركيبة السكانية لدول المجلس وما يترتب عليه من نقص في الأيدي العاملة الوطنية ،إذ تشير الإحصائيات إلى أن قوة العمل في دول المجلس قفزت من مليوني عامل عام ١٩٧٥ إلى نحو (٨) ملايين عام

١٩٩٥ ثم إلى نحو (١٤.٥) مليون عام ٢٠٠٥ ، ويتوزع العدد الأخير بين (٢٩.٧٣%) من العمالة الوطنية و (٧٠.٢٧%) من العمالة الوافدة .[٣٨]

ولذا، فقد سعى الطرفان إلى تأطير تعاونهما في مجال العمالة في إطار قانوني منظم من خلال عقد الاتفاقيات والبروتوكولات المشتركة ، فقد عقدت حكومة الهند اتفاقية بشأن حقوق العمال مع قطر في الثمانينيات. وفي أعقاب تشكيل وزارة شؤون الهجرة في عام ٢٠٠٤ بذلت الحكومة الهندية جهودا" أخرى لتوقيع مذكرات تفاهم مشتركة مع دول غرب آسيا من أجل حماية حقوق العمال الهنود الذين يعملون في تلك الدول. وقد جرى توقيع مثل هذه المذكرات مع الإمارات العربية المتحدة والكويت في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على التوالي. كما جرى التوقيع على بروتوكول إضافي بشأن العمالة الهندية مع قطر في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ لتلبية المصالح المشتركة . وفي عام ٢٠٠٨ تم توقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع سلطنة عمان، وهناك مذكرة مشابهة أخرى مع البحرين. كما تبذل جهود أخرى للتفاوض بشأن توقيع مذكرة تفاهم مع المملكة العربية السعودية. وتتضمن مذكرات التفاهم السابق الإشارة إليها إعلان نوايا مشتركة، يضمن دعم فرص العمل والتعاون الثنائي بين الجانبين، وحماية حقوق العمال. وتلزم هذه المذكرات الدول المضيفة بأخذ التدابير اللازمة لحماية العمال وضمان حقوقهم، وخاصة في القطاع غير الحكومي، كما تتضمن هذه المذكرات بيانا" بالإجراءات العامة التي سيتبعها رب العمل في الدول المضيفة تجاه استخدام العمالة الهندية. وتضع هذه المذكرات شروطا" حول استخدام العمالة بحيث تتفق و قوانين العمل في كلتا الدولتين. كما تمخضت هذه المذكرات عن تشكيل مجموعات عمل مشتركة تضطلع بتنفيذ بنود مذكرات التفاهم، بحيث

تلتقي هذه المجموعات بشكل منتظم بحثا" عن حلول لمشكلات العمال بين الجانبين. (٣٩)

وبحسب وزير شؤون الهجرة الهندي (فايلار راي) في حوار له مع صحيفة هندية اقتصادية يومية فإن تحويلات الهنود المقيمين في الخارج بلغت في عام ٢٠٠٨ نحو (٤٣.٥) بليون دولار. ومن هذا الرقم يأتي(١٨) بليون دولار من العمالة الهندية في دول الخليج. وقد أشار "راي" إلى أن هذا الرقم قد تحقق برغم الكساد الاقتصادي العالمي حتى أنه قد تخطى تحويلات عام ٢٠٠٧ التي بلغت (٢٧) بليون دولار. وتعزى الزيادة في أرقام عام ٢٠٠٨ إلى أنه مع انهيار النظام المصرفي العالمي اتجه كثير من الهنود المقيمين في الخارج إلى وضع ثقتهم في النظام المالي الهندي. وبحسب تقرير للبنك الدولي، تتصدر الهند دول العالم في حجم تحويلات المغتربين. وفي التقرير الذي يحمل عنوان "الكتاب الإحصائي للهجرة والتحويلات المالية من الخارج لعام ٢٠٠٨" تأتي الصين في المرتبة الثانية بحجم تحويلات مقدارها(٢٥.٧) بليون دولار، تليها المكسيك التي حصلت على (٢٥) بليون دولار، ثم الفلبين (١٧) بليون دولار، وفرنسا (١٢.٥) بليون دولار.(٤٠)

٤- مصادر الطاقة وأثرها في العلاقات الهندية – الخليجية :

تواجه الهند تحديات متصاعدة في مجال الطاقة، إذ تشهد استهلاكا" ونموا" عاليين مما يضع خيارات عدة أمامها بين التوسع في الإنتاج المحلي وبين زيادة وارداتها من الخارج ، وبصفة خاصة بعد أن الهند أصبحت خامس مستهلك للطاقة في العالم،ومن المتوقع أن تصبح الهند بحلول العام ٢٠٢٠ رابع أكبر

مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، مما يؤكد أن قطاع الطاقة في الهند له أولوية كبرى في سياسية الهند الداخلية والخارجية.[٤١] تكشف الإحصائيات عن أن هناك طلبا" متزايدا" على الطاقة بمختلف أنواعها بل يتوقع أن يزيد الطلب على الطاقة في الهند بمعدل يتجاوز(٦٠%) في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠٠٧ .[٤٢]

تتعدد الدول المصدرة للهند في مجال الطاقة مثل دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات ودول الخليج الأخرى مثل إيران والعراق ودول أخرى مثل فنزويلا وانجولا ونيجيريا والشكل الآتي يوضح واردات الهند من الطاقة عام ٢٠٠٩.

شكل (١)

التوزيع الجغرافي لواردات الهند من الطاقة عام ٢٠٠٩

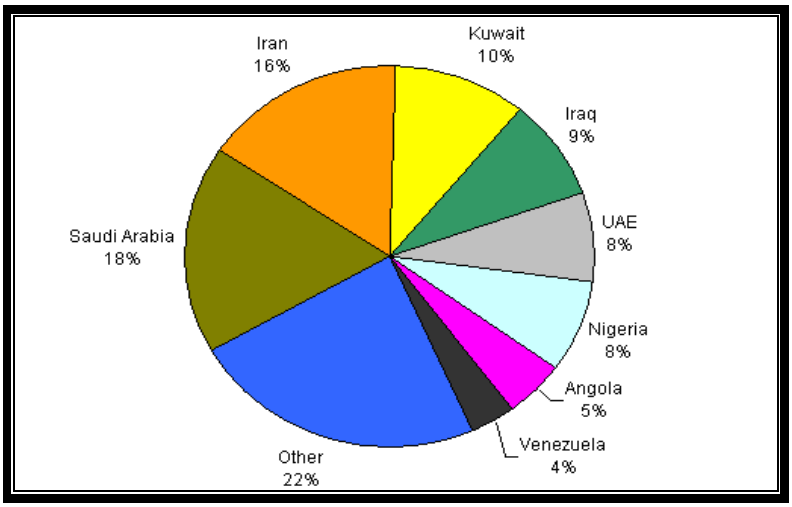

Source: http://www.globalarabnetwork.com/economics-and- development /energy/4473-2011-06-08-15-24-53 .

ومن الشكل السابق يتضح أن المملكة العربية السعودية وإيران والكويت والعراق والإمارات في صدارة الدول المصدرة للهند في مجال الطاقة .

وتشغل دول الخليج موقعاً متقدماً في الإستراتيجية الهندية خاصة أنها تؤمِّن (٦١ %) من احتياجات الهند من الطاقة عام ٢٠٠٩، (شكل ١) أرتفع إلى أكثر من (٧٠ %) عام ٢٠١٠ ، وعلى الرغم من محاولة الهند تنويع مصادر واردات النفط في السنوات الأخيرة، إلا أن اعتمادها على دول الخليج بشكل عام ما زال كبيراً . وتشير التوقعات إلى أن اعتماد الهند على النفط المستورد من الخليج سيزيد ليصل إلى (٨٥ %) من إجمالي استهلاكها بحلول العام ٢٠١٥. [٤٣]

وأوجد القرب الجغرافي بين الهند ودول الخليج فرصاً ضخمة للتقارب والمصالح المتبادلة، فهذا القرب جعل دول الخليج المصدر الرئيس لواردات النفط الهندية، وفي الوقت نفسه أوجد فرصاً استثمارية ضخمة للدول الخليجية والقطاع الخاص الخليجي،لاسيما أن النمو الذي شهدته الهند وما تزال تشهده يتطلب استثمارات ضخمة في المصافي، والبتروكيماويات، ومشاريع توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، ومقترحات مشاريع لبناء أنابيب تحت الماء لنقل النفط والغاز إلى الهند.

ثالثا": مستقبل العلاقات الهندية – الخليجية :

ارتبطت نهاية الحرب الباردة ببروز مجموعة كبيرة من التحولات التي كانت لها تداعياتها المتزايدة على طبيعة العلاقات الدولية، بحيث تمثلت أبرز ملامح هذه التداعيات في إطار التغير في قضايا العلاقات الدولية وما تطلبه ذلك من ضرورة تطوير في الأدوات المستخدمة لإدارة تلك العلاقات. بحيث إنه بقدر ما

كان هناك تزايد في أهمية هذه العلاقات، بقدر ما تطلب الأمر، ومن أجل الحفاظ على حجم المصالح المتبادلة، ضرورة البحث في سبل الحفاظ على ما هو قائم من تفاعلات ومواجهة ما هو مفروض من تحديات. وفي هذا السياق، فإن النظر إلى العلاقات الخليجية – الهندية يكشف عن أنها علاقات على قدر كبير من الأهمية لكلا الطرفين، فهي علاقات محكومة بقدر يعتد به من المصالح مع وجود مجموعة كبيرة من التحديات المؤثرة في تلك العلاقات، بحيث أن حماية تلك المصالح ومواجهة هذه التحديات يتطلبان بدء الطرفين في حوار استراتيجي لمواجهة ليس ما يعترض علاقات الطرفين من تحديات مباشرة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى البحث في سبل مواجهة التحديات النابعة من طبيعة البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

قبل الحديث عن استشراف مستقبل العلاقات الهندية – الخليجية ، فربما يكون من الملائم البدء أولاً بالبحث في المحددات الحاكمة للعلاقات بين الطرفين، التي من دون فهمها جيدا" لن نتمكن من تقديم تفسير لبعض الملامح الحاكمة لتلك الأخيرة. أول هذه المحددات يتمثل في الاحتياج الاستراتيجي، ويقصد بذلك وجود إدراك متبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له، حتى إن اختلف معه. وهو ما ينبع بالأساس من حجم المصالح المتبادلة التي يرغب الطرفان في الحفاظ عليها. إذ يسهم إدراك كل طرف لاحتياجه الاستراتيجي للطرف الآخر في محاولته الحفاظ على المصالح القائمة وعدم المساس بها. فعلى الجانب الهندي، تبرز أهمية نفط الخليج، إذ تستورد الهند (٧٠ %) من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج. فضلا" عن ذلك العمالة الهندية الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي التي يبلغ عددها حوالي

(٣٣١٨.٠٠٠) عامل، و يقدر ما تحوله للهند سنويا" في المتوسط بحوالي (١٨) بليون دولار. بحيث إن ضمان تدفق النفط واستقرار أوضاع العمالة الهندية بالخليج يعدان من العوامل الحاكمة للهند في سياستها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الجانب الآخر، يمكن الحديث عن الأهمية النسبية للهند بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي في حجم التجارة المتبادلة، وحجم الاستثمارات المشتركة بين الطرفين. إذ تعد الهند سوقاً استهلاكية ضخمة للمنتجات الخليجية وخاصة النفط والبتروكيماويات والأسمدة،خاصة ان الهند تمثل ثاني أكبر قوة بشرية في العالم بعد الصين حيث تتجاوز تعدادها السكاني (١.١%) مليار نسمة ، كما إنها أصبحت أحد أكبر وأكثر الاقتصاديات في العالم قوة وتنوعاً خاصة بعد قيام الحكومة الهندية في يونيو/حزيران١٩٩١ بالبدء في برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي.[٤٤]

ومثل هذا الاحتياج الاستراتيجي لا يقتصر على المجال الاقتصادي فحسب بل يمتد ليشمل الأبعاد المختلفة لعلاقات الطرفين، إذ تسعى الهند من وراء تعميق علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى العمل على الحيلولة دون اتخاذ الأخيرة موقف باكستان في صراعها مع الهند حول إقليم كشمير.[٤٥]

أما ثاني المحددات الحاكمة للعلاقات الخليجية– الهندية فيتمثل فيما يواجهه الطرفان من تحديات نابعة بعضها من البيئة الداخلية والإقليمية للطرفين، في حين أن بعضها الآخر نابع بصورة أساسية من تطورات البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما تفرضه من تحديات. وتبرز الأخيرة في العولمة وما تفرضه من تحديات خطيرة أبرزها التحدي الاقتصادي، وكذلك تداعياتها على

العمالة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي. فضلا" عن ذلك انتشار الإرهاب الدولي. وعلى الجانب الآخر، يبرز التحدي الأمني الخليجي في المشكلة العراقية وأمن الخليج، وكذلك المشكلة الكشميرية بالنسبة للهند. والأكثر من ذلك، أن هذه التحديات الأمنية تفرض تأثيرات متبادلة على كلا الطرفين، فنشوب حرب نووية في شبه القارة الهندية، سيصيب منطقة الخليج بضرر بالغ. مما يتطلب إيجاد تعاون خليجي– هندي حول سبل مواجهة تلك التحديات الأمنية.

أما المنظور المسيطر على العلاقات الخليجية – الهندية كمحدد ثالث حاكم لتلك الأخيرة، فيبرز في أنه إذا كان المنظور الواقعي هو المنهج المسيطر على توجيه مسار العلاقات الدولية مرحلة ما بعد الحرب الباردة وذلك من خلال التركيز على اعتبارات " الرشادة " وحجم المصالح المتوقعة من دون التعويل على المنهج التاريخي، إلا أنه لا يمكننا أن ننكر أن الميراث الإيجابي من العلاقات الخليجية – الهندية يشكل أساساً مهماً لا يمكن إنكاره كمحدد مهم عند مناقشة واقع العلاقات وآفاقها مستقبلا" .

ولذا فمن المرتقب أن تشهد علاقات الهند بدول مجلس التعاون الخليجي مزيداً من التطور في المستقبل المنظور، وذلك استناداً إلى المعطيات الآتية :

١– الدوافع الهندية من تطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي :

– ينصب التركيز في الهند حالياً على غرب آسيا، ونقصد منطقة الخليج وما وراءها. وقد كان النفط وما يزال من بين أولويات نيودلهي، غير أنه كي تضمن الهند دوراً مميزاً في غرب آسيا وضعت سياستها الجديدة الرامية إلى (النظر

غرباً) أولويات عديدة على الجبهتين الدبلوماسية والاقتصادية. والهدف من تلك السياسة هو تقريب الهند أكثر من جيرانها عبر البحر العربي وإحداث توازن للقوى بآسيا في مواجهة الصين وذلك على الصعيد الدبلوماسي .[٤٦]

– إن استمرار النمو الاقتصادي الهندي سيعتمد بشدة على استمرار إمدادات الطاقة من الخليج بأسعار معقولة، وإن زيادة الطلب على الطاقة إنما تعمل على زيادة حساسية الهند إزاء منطقة الخليج، إذ يتوقع أن تحصل الهند على معظم إمداداتها النفطية من هذه المنطقة. ولا بد للهند، حتى تضمن مصالحها، من إتباع سياسة خارجية راسخة ذات أولوية في تعزيز النفوذ الدبلوماسي الهندي في الخليج، والعمل على ضمان أمن هذه المنطقة واستقرارها.

– أن تقوية الهند نفوذها في الخليج يمكن أن يزودها بأمن إضافي في مجال الطاقة، ويفتح أمامها بوابة دبلوماسية أوسع إزاء الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى. وليس أمام الهند من خيار بديل لذلك، إذ إن أي انقطاع لإمدادات النفط من الخليج سيسبب عواقب كارثية على الاقتصاد الهندي.

– ضمان استيعاب منطقة الخليج العربي لعمالة هندية كبيرة تساعد في عملية النمو الاقتصادي للهند من خلال تحويلاتها المالية وتفريغ البلاد من عمالة زائدة تُعَد عبئاً على الاقتصاد الهندي. فهذه العمالة المبعثرة والمتمركزة في دول المجلس تعتبر ثروة اقتصادية لها قيمتها، إذ تُقدر تحويلاتهم السنوية بنحو (١٨) بليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل قوة كبيرة في الاقتصاد الهندي وبخاصة القطاع المصرفي منه.

– وعلى الصعيد الأمني، فإن علاقة إستراتيجية مع الخليج تقدم للهند منافع أمنية كثيرة. وطبقاً لما يقوله خبير العلاقات الخارجية في مؤسسة كارنيجي (أشلي تيليس) فإن منطقة الخليج يمكن أن تزود الهند بعازل استراتيجي في مواجهة السياسات التي تعمل ضد المصالح الهندية،وهو يرى أن على الهند أن تعد نفسها لمواجهة تهديدات الإرهاب، والانتشار النووي، والإسلام الراديكالي الذي يواجهها بصورة مباشرة في منطقة الشرق الأوسط .(٤٧)

– وأخيراً فأن سياسة الهند باتجاه تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية، التي أصبحت تعرف بـ" النظر غرباً "، لا ترمي فقط إلى تأمين موارد الطاقة الحيوية والمصالح الأمنية الأخرى، لكنها أيضاً تأخذ في الحسبان اعتبارات استراتيجية تتمثل في مسألة السباق على النفوذ بين الهند والصين، لاسيما في ظل تنامي قوة الصين الاقتصادية وتوسع نفوذها في منطقة جنوب آسيا، وتحولها إلى قوة مستوردة للنفط . في ضوء ذلك، وبغرض معادلة نفوذ الصين فيما وراء جنوب آسيا فإن الهند تعتبر منطقة غرب آسيا الساحة الأهم والأنسب لها، وقد عينت مؤخراً ممثلاً خاصاً لغرب آسيا من أجل تعزيز علاقاتها بالدول الإقليمية، والعمل على أداء دور مهم في القضايا السياسية التي تهم دول المنطقة بشكل عام.(٤٨)

٢– دوافع دول مجلس التعاون الخليجي من تطوير علاقاتها مع الهند :

– دوافع اقتصادية : تؤدي العلاقات الاقتصادية دوراً مهماً في تنمية العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند ودفعها قدماً نحو الأمام ، فقد ارتبطت دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات اقتصادية تاريخية مع الهند بحكم القرب الجغرافي الذي يجعل من بحر العرب والمحيط الهندي معابر للتواصل أكثر من

كونها موانع للفصل بين الطرفين. ومع تطور القدرات المالية لدول الخليج منذ الطفرة النفطية الأولى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والطفرة النفطية الثانية بعد الثورة الإسلامية الإيرانية والحرب الإيرانية – العراقية، والطفرة النفطية الثالثة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٨، (عندما وصل سعر برميل النفط إلى أكثر من ١٤٠ دولاراً)، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تواصلاً واندماجاً في الاقتصاد الدولي، وتطورت علاقاتها الاقتصادية بعدد كبير من دول العالم ومن بينها الهند التي تحتل مكانة متقدمة في شبكة العلاقات الاقتصادية الخارجية لدول الخليج.[٤٩] وبالمقابل فإن الاقتصاد الهندي الذي حقق نمواً متوسطاً طويل الأجل على مدار العقود اللاحقة للاستقلال، دخل منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن إلى درب النمو السريع، وتطورت الصادرات الهندية بصورة فعالة، وتزايد الاندماج الاقتصادي الهندي في الاقتصاد العالمي على نحو قوي، واحتلت دول مجلس التعاون الخليجي مكانة مهمة في قائمة الشركاء الاقتصاديين للهند .

– أهمية الهند الدولية : تعد الهند ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي، فمن جهة تُعَد الهند ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بعد الصين، إذ يبلغ عدد سكانها نحو (١.٢١) مليار نسمة عام ٢٠١٠، أي ما نسبته حوالي (١٨%) من مجمل سكان العالم،[٥٠] وهي ثالث أكبر قوة عسكرية في آسيا بعد الصين وروسيا الاتحادية، وهي رابع أكبر قوة عسكرية في العالم، وسادس أكبر قوة نووية في العالم ،[٥١] وبما أنها تمتلك مثل هذه القدرات، فسوف تنظر إلى نفسها كقوة إقليمية ذات طموحات. وكأي قوى كبرى، تسعى الهند لأن يكون لها موقع ودور في مناطق الثروة ودول مجلس التعاون الخليجي

بما تملكه من ثروة نفطية تُعَد عصب الحياة العالمية المعاصرة، وتمثل أهمية خاصة في السياسات الهندية .

– وضعت دول المجلس إطاراً للتعاون العسكري مع نيودلهي يمكن أن يكون له أثر واسع المدى. ذلك أنه ينطوي على إمكانية التوسع من التبادل الروتيني للمعلومات الاستخباراتية إلى القيام بتمارين بحرية مشتركة وإلى إبرام عقود كبيرة في مجال الدفاع. وفي السياق نفسه ، يرى بعض المحللين السياسيين أن هذا التعاون لن يسهم بشكل كبير في المعركة ضد الجماعات الإرهابية المتشددة في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل سيوفر لمنطقة الخليج توازناً فاعلاً ضد أي تهديد من إيران ذات القوة المتنامية.(٥٢)

– يمكن للهند أن تؤدي دور الوسيط والموازن في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. وفي واقع الأمر، فإن الهند تحتفظ بروابط قوية مع إيران. فهي شريك تجاري مهم لها، وتوفر للهند جزءاً من أمن الطاقة وطريقاً موصلاً إلى آسيا الوسطى. لكن إذا وضعنا في الاعتبار الجدل الدائر بشأن المحادثات حول إنشاء خط للغاز بين إيران والهند عبر باكستان، والموقف الدولي إزاء طموحات إيران النووية وأهمية علاقة الهند الإستراتيجية بالولايات المتحدة، فيمكن للهند بدلاً من ذلك أن تدرس إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية ليكون لها دور في هندسة الطاقة الخليجية وتطوير علاقة أمن إستراتيجية مع المنطقة.(٥٣) ومع مرور الوقت، ربما أدت علاقات الهند المنسجمة و إيران والخليج إلى قيام الهند بلعب دور الوسيط للتقريب بين طهران والخليج أو بالأحرى بينها وبين واشنطن.

وخلاصة القول ،أن العلاقات الخليجية- الهندية في تنام مطرد، وأصبحت متعددة الجوانب، ومبنية على أرضية صلبة من المصالح المتبادلة، تحتم على الطرفين رفع مستوى التعاون بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والثقافية كي تصل إلى آفاق أكثر رحابةً . ومع أن العلاقات بين الطرفين حتى وقت قريب ارتكزت على الاعتبارات الاقتصادية ووجود عمالة هندية ضخمة في الدول الخليجية، إلا أنها بدأت تأخذ منحى أكثر عمقاً ووضوحاً يشكل فيه البعد الإستراتيجي حجر الزاوية .

ولذا، فإن التعاون بين الطرفين كفيل لضمان أمن الطاقة وتنظيم انتقال العمالة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك التعاون في المجال العسكري سوف يكون مكملاً للأبعاد الأخرى. ومن هنا فأن البعدين السياسي والإستراتيجي مختلفان في تطورهما عن الأبعاد الأخرى لاسيما الاقتصادية منها، كما أن هناك حاجة ملحة لإيجاد اتفاقيات إطارية** وآليات مؤسساتية يمكن من خلالها رفع مستوى التعاون بين الطرفين وتحديد الفرص والمخاطر المحتملة والعمل على حلها.

الاستنتاجات :

نخلص مما سبق إلى النتائج الآتية :

١- تدرك الهند الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة لأمنها القومي ، كما أنها ترى أن هذه المنطقة تدخل في نطاق مجالها الحيوي كسوق للعمالة الهندية والمنتجات الهندية وكمصدر مهم للطاقة التي تحتاج إليها ،التي من المتوقع أن تزداد احتياجاتها لها بشكل أكثر حدة خلال السنوات القادمة.

٢- يأتي اهتمام دول مجلس التعاون بالعلاقات الثنائية مع الهند باعتبارها سوقاً استهلاكية ضخمة للمنتجات الخليجية وبخاصة من النفط والبتروكيماويات والأسمدة، لاسيما إن الهند تمثل ثاني أكبر قوة بشرية في العالم بعد الصين، إذ تجاوز تعدادها السكاني (١.٢١) مليار نسمة عام ٢٠١٠ .

٣- توصل البحث إلى أن دوافع الهند للتعاون مع دول المجلس تنطلق من الاعتبارات الآتية :

أ- تأمين تدفق النفط بأسعار معقولة .

ب- ضمان استيعاب منطقة الخليج العربي لعمالة هندية كبيرة تساعد على عملية النمو الاقتصادي للهند من خلال تحويلاتها المالية وتفريغ البلاد من عمالة زائدة تُشكل عبئاً على الاقتصاد الهندي .

٤- يرجع تزايد اعتماد الهند على نفط دول مجلس التعاون الخليجي لثلاثة عوامل رئيسة، هي:

أ- فرض الحصار الدولي على العراق، الذي كان الممول الأكبر للهند بالنفط الخام، منذ أب / أغسطس ١٩٩٠، وما تلاه من أحداث اضطراب الأمن وتدهور الصناعة النفطية بعد عام ٢٠٠٣.

ب- تدهور الصناعة النفطية في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي كان أحد العوامل المهمة وراء تحويل الهند لاقتصادها من النمط الاشتراكي إلى اقتصاد حر نجح في تجاوز أزمات عديدة في أقل من عشرة أعوام.

ج- أخيراً، تزايد الطلب الهندي على النفط الخام بوصفه أهم مصادر الطاقة في ظل ما تشهده الصناعة الهندية من تطور ملحوظ على المستويات كافة.

٥- تشكل السياحة الخليجية مصدر دخل مهم للهند، نظراً للتجاور الجغرافي والارتباط الحضاري والثقافي والتعليمي التاريخي بين الجانبين، فضلاً عن ارتفاع مستوى دخل الفرد السنوي في دول المجلس.

٦- إن التعاون الاقتصادي بين دول المجلس و الهند ذو أهمية خاصة إذ إنه تعاون بين قوتين اقتصاديتين مهمتين على الساحة العالمية وهي علاقات تحكمها مجموعة من الاعتبارات لها تأثيراتها ودلالاتها على طبيعة العلاقة القائمة بينهما، أهم هذه الاعتبارات هي :

أ- القرب الجغرافي بين دول المجلس وبين الهند، وسهولة نقل السلع والأشخاص بين الطرفين عبر الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وهذا القرب الجغرافي يقلل نفقات النقل والتأمين على التجارة السلعية والسياحة وانتقال العمالة بين الطرفين.

ب- خفض قيمة الروبية بنسبة (٣٠%) وتحويلها عملة قابلة للتداول الخارجي ابتداء من مارس/آذار ١٩٩٢ لتحفيز الصادرات الهندية للخارج.هذا فضلاً عن تنوع قاعدة المنتجات الهندية، وتوجه الهند نحو غزو الأسواق الخارجية وتنويع رقعتها الجغرافية.

٧- وأخيراً ،خلص البحث إلى أنه نتيجة التغيرات البنيوية التي شهدها النظام السياسي العالمي خلال العقدين الماضيين وما ترتب على ذلك من زوال لسياسة الاستقطاب الدولي التي اقتضتها الحرب الباردة، ونتيجة تزايد طموح الهند الدولي وبروزها كقوة عالمية ناشئة فقد غدت في موقع أفضل للتأثير على مجرى السياسة الدولية في المستقبل القريب. ونتيجة، أيضاً، للقرب الجغرافي ووجود

مصالح متبادلة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإستراتجية بين دول الخليج والهند فإن العلاقات بين الطرفين مرشحة للتنامي، وسوف يشكل المحور الإستراتيجي (أمن الطاقة،وتنظيم انتقال العمالة ، وأمن الممرات المائية، ومكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون العسكري والأمني بين الطرفين) وفقاً لتحليلنا هذا، حجر الزاوية بالنسبة للعلاقات المستقبلية بينهما، وهذا يحتَم على كل طرف أن يأخذ في الاعتبار مجموعة من الحقائق التي سوف تسهم في تعزيز التعاون بينهما في المستقبل، ويمكن من خلالها ترجمة هذا التقارب إلى واقع ملموس على وفق خطة إستراتيجة مدروسة. ومن ثم فإن على الطرفين القيام بالخطوات الآتية :

أ- اعتراف دول الخليج بالدور المتنامي للهند على المستوى الدولي وما سيترتب على ذلك من تعاظم مصالحها في منطقة الخليج، لاسيما فيما يتعلق بموارد الطاقة وأهمية ضمان إمدادات آمنة؛وإقرارها بالهند كقوة عالمية ناشئة من الوارد أن تسهم في تعزيز الأمن بمنطقة الخليج وحماية الممرات المائية التي تربط الخليج بالمحيط الهندي، وأن الهند يمكن أن تعوَل في ذلك على تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- الخليج أصبح منطقة بالغة الحيوية للهند ويقتضي الأمن الوطني الهندي ألا تصبح منطقة الخليج مكاناً يمكن من خلاله تهديد الهند ونموها الاقتصادي. وهذا يتطلب أن تتبنى الهند إستراتيجية عالمية قادرة على التدخل عند الحاجة وراغبة فيه، مما يحتم عليها أن تطور قواتها العسكرية للقيام بعمليات خارج حدودها القارية .

ج- على الهند أن تحاول استغلال تنامي نفوذها الدولي وتحسن علاقاتها ببعض الدول الإقليمية التي ليست على وفاق تام مع دول الخليج مثل إيران وإسرائيل فتقوم نيودلهي بدور الوسيط وتعمل مع هذه الأطراف للعب دور بناء يدعم الاستقرار الإقليمي .

د- حسم الخلاف الهندي- الباكستاني حول كشمير بطريقة سلمية لأن ذلك من شأنه أن يسهم في تعزيز العلاقات بين دول الخليج والهند، خاصةً أن لباكستان علاقات تقليدية وإستراتيجية مع بعض الدول الخليجية مثل السعودية .

هـ- الدخول في تفاهمات إطارية في المجال الإستراتيجي،ومن ثم إيجاد بنيات ومؤسسات يمكن من خلالها تبادل الآراء وتنسيق وجهات النظر كي يتقوى التعاون الإستراتيجي بين الطرفين في الموضوعات كافة التي سبق التطرق إليها، مما سيسهم في حماية مصالح الطرفين ويوثق العلاقات بينهما، ويجعلها تتجاوز في إطارها ومضمونها النهج التقليدي القائم على التجارة والعمالة والروابط الثقافية.

و- من أجل تفعيل التعاون الاقتصادي بين الطرفين ، يمكن الحديث عن أهمية انضمام باقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، وتضم في عضويتها الهند، كما تضم من الجانب الخليجي سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة. ومن ثم فمن الضروري التعجيل بانضمام باقي دول المجلس للرابطة حتى ولو كشركاء في الحوار. وأهمية انضمام دول مجلس التعاون الخليجي تنبع من الطبيعة الاقتصادية للرابطة. خاصة أننا سنجد الأهداف الرئيسة للرابطة كما حددها الميثاق تتمثل في

تحقيق النمو المستدام والتنمية المتوازنة في منطقة المحيط الهندي، وخلق أساس مشترك للتعاون الاقتصادي الإقليمي. والتركيز على مجالات التعاون الاقتصادي التي توفر الفرص لتنمية المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة. والعمل على تشجيع عملية تحرير التجارة من خلال إزالة العوائق، وتخفيض الحواجز الجمركية أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا داخل المنطقة.

ز – إنشاء منتدى للتعاون الخليجي– الهندي، على غرار منتدى التعاون العربي – الصيني الذي جرى التوقيع على ميثاق إنشائه في ١٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، بحيث أن التعاون في إطار مثل هذا المنتدى لن يكون قاصراً على الأطر التقليدية والتعاون الحكومي، بل سيمتد لتوفير آليات للتعاون بين الأكاديميين، ورجال الأعمال والمثقفين، وكذلك منظمات المجتمع المدني. فمن ناحية، سيسهم هذا المنتدى في حال إنشائه في توفير إطار مؤسسي مهم للتعاون بين الطرفين وفقاً لمنهج علمي وعملي مدروس لما يمكن أن يجنيه كل طرف في علاقته بالطرف الآخر. ومن ناحية ثانية، سيسهم هذا المنتدى في توفير أطر منهجية سليمة للعلاقات، وكذلك توفير آليات لرجال الأعمال والمثقفين وهي الآليات الغائبة حالياً في تعاون الطرفين. والأهم من ذلك، إيجاد إطار للتعاون بين الهند من جهة ومجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة من جهة ثانية. وترتبط بذلك ضرورة البدء في حوار حضاري خليجي – هندي يهدف إلى مناقشة مختلف القضايا الحضارية المهمة للطرفين.

ح- أخيراً، فإن دول الخليج والهند تستطيع، من خلال عضويتها في كثير من المنظمات الدولية، التنسيق فيما بينها لدعم قضايا كل طرف والعمل على حماية مصالحها بالطرق الدبلوماسية.

هوامش البحث ومراجعه :

١- رجاء سليم ، الهند معلومات أساسية ،ملفات خاصة ،المعرفة ،الجزيرة . نت، في ٣ / ١٠ / ٢٠٠٤ ،ص١ . على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/11D43295-86FB-4B71-911B-19C681945277.htm

٢- لمزيد من التفاصيل ،ينظر :نورة محمد القاسمي ، الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠- ١٩٤٧م ،الطبعة الأولى ،رسائل جامعية (١) ،منشورات دائرة الثقافة والإعلام ،الشارقة ،١٩٩٦ ،ص٨٩-١٠٧.

٣- كونستانتينو كزافييه ، إستراتيجية الهند الجديدة في منطقة الخليج ،المجلة ،في ٢٠ يوليو ٢٠٠٩ ،ص١ . على الرابط التالي :

http://www.al-majalla.com/ar/geopolitics/article5705.ece

٤- ينظر :إبراهيم خالد ،(الهند تضع منطقة الخليج في إطار مجالها الحيوي)،صحيفة الوسط البحرينية ،العدد (١٧٩٤) ،في ٥ أغسطس ٢٠٠٧،ص٢.على الرابط التالي :

http://www.alwasatnews.com/1794/news/read/245543/1.html

٥- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ،شركة ابوظبي للطباعة والنشر ،ابوظبي ،٢٠١٠، ملحق (٥ / ٢) و (٥ / ٤)، ص٣٥٦ وص٣٥٨.

٦- ينظر هذه الإحصائيات في :مجلة عالم النفط والغاز ، مركز الشرق الأوسط لمعلومات الطاقة ،على الرابط التالي :

http://www.mecei.org/oilmarketsa/Global%20Oil%20Markets.htm

٧- هشام منور ، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ، صحيفة الوقت ،العدد (٨٧٨)،في ١٧ يوليو ٢٠٠٨ ،ص٣ . على الرابط التالي :

http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=7540

ينظر أيضا":(وكالة الطاقة تخفض توقعها للطلب العالمي على النفط) ،صحيفة القدس ،في ١٠ / ١٠ / ٢٠١١ ، ص١ . على الرابط التالي :

http://www.alquds.co.uk/scripts/print.asp?fname=data\2011\10\10-12\12x29.htm

٨- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ ،شركة ابوظبي للطباعة والنشر ،ابوظبي ،٢٠١٠،ملحق (٥ / ٣) و (٥ / ٥)، ص٣٥٧ وص٣٥٩.

٩- عبد الله المدني ، امن الخليج : توضيح ما لابد من توضيحه ، وجهات نظر ، الخليج في الإعلام ،مركز الخليج للأبحاث ،في ٣ يوليو ٢٠١١ ، ص٣ . على الرابط التالي :

http://gitm.kcorp.net/index.php?m=opinions&id=1304640&lim=75&lang=ar&tblpost=2011_07&PHPSESSID=062

١٠- انس بن فيصل الحجي ، هل تتنافس الهند مع الصين على النفط الخليجي ؟ ، المركز العربي للمعلومات ، في ٢٤ / ٦ / ٢٠١٠ ،ص٤-٥.على الرابط التالي : http://www.arabsino.com/articles/10-05-10/1237.htm.

11- See: (India can become net exporter of crude oil by 2020) , Daily News Briefs , 25/ 10/2010, p.1. On the following link : http://www.altenergymag.com/news_detail.php?pr_id=17948

١٢- ينظر :(زيارة الملك عبدالله التاريخية إلى نيودلهي.. في الصحافة الهندية) ،صحيفة الرياض ،العدد (١٣٧٣١) ،في ٢٧ يناير ٢٠٠٦ ، ص٢. على الرابط التالي :

http://www.alriyadh.com/2006/01/27/article126078.print

١٣- محمد السيد سليم ،مواجهة محاولة جديدة لتجنيس العمالة الآسيوية ،المؤشر : دورية الاقتصاد السياسي والإعمال ، السنة (٢٦) ،العدد (٣٦٢) ، في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٩ ،ص٣. على الرابط التالي :

http://almouacher.com/CategoryListDetails.aspx?ID=979&CID=55&IssueID=955

١٤- محمد فايز فرحات ، التحالف الهندي – الإيراني :الأبعاد والانعكاسات الإستراتيجية ،مختارات إيرانية ، العدد (٤٩) ، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٤ ،ص٤ .

١٥- ينظر :إبراهيم خالد ،(الهند تضع منطقة الخليج في إطار مجالها الحيوي)، مصدر سابق ،ص٢.

١٦- محمد فايز فرحات ، المصدر نفسه ، ص.٥

١٧- محمود عزمي ، أمن الخليج في المنظور الأمريكي (مبدأ كارتر) في التطبيق ، مجلة شؤون الأوسط ،العدد (٤) ،بيروت ، ١٩٩١ ،ص٣٨ .

18- David H. Saltiel & Jason S. Purcell , Moving Past Dual Containment Iran, Iraq, and the Future of U.S. Policy in the Gulf , , Bulletin , Vol. XIII, No. 1, The Atlantic Council Of The United States , January 2002 ,pp. 2-3. On the following link : http://www.stanleyfoundation.org/publications/archive/EFCiran01.pdf

١٩- للتفاصيل ، ينظر : درية شفيق بسيوني ، الولايات المتحدة ومنطقة الخليج جدلية المصلحة والتدخل ،كراسات إستراتيجية ، السنة (١٧) ، العدد (١٧٥) ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،القاهرة ، مايو ٢٠٠٧ ، ص٣٢-٣٦ .

20- N. Janardhan , "Gulf Security and India", Gulf (Asia), Issue No. 1, January 2007, pp.28-30. On the following link : http://www.sasnet.lu.se/indiagulf.pdf

٢١- عبد الله المدني ، امن الخليج : توضيح ما لابد من توضيحه ، صحيفة الوطن ، السنة (١٤) ، العدد (٥٧٨٠) ،الكويت ، في ١ / ٧ / ٢٠١١ ، ص٤ . على الرابط التالي :

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=AB679616-C520-4E91-AAEC-6DD35E3AED2A&d=20110701&writer=0

٢٢- المصدر نفسه ، ص٣ .

٢٣- المصدر نفسه ، ص٤ .

٢٤- خديجة عرفة محمد أمين ، الخليج والهند والاستثمارات المشتركة ،مركز الخليج للأبحاث ،في ١ يوليو ٢٠٠٧ ،ص١ .على الرابط التالي :

http://www.grc.ae/?frm_module=contents&frm_action

٢٥- احتسبت النسب بالاعتماد على جدول (١) .

٢٦- احتسبت النسب بالاعتماد على جدول (٢) .

٢٧- براكريتي غوبتا ، الهند تضيف بعدا" جديدا" للاستثمارات مع دول الخليج العربي، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد (١١٤٥٨) ، لندن ،في ١٢ ابريل ٢٠١٠ ،ص٢ . على الرابط التالي :

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=564887&issueno=11458

28- S.K. Goyal, Political Economy of India's Economic Reforms , Paper presented at a Workshop on Evolutionary Economics, International Trade, and Industrialization : Developing Countries, organized by the Centre for Development and the Environment University of Oslo, Norway, October 7-8, 1996, pp.9-10.

*- **الازدواج الضريبي** : هو فرض أكثر من ضريبة على رأس المال أو الدخل نفسه وقد أبرمت العديد من الدول اتفاقيات اقتصادية فيما بينها ويمكن تقسيمها إلى اتفاقيات ثنائية واتفاقيات متعددة الإطراف . للتفاصيل ، ينظر : **(ازدواج ضريبي)** ، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ،٣١ ديسمبر ٢٠١١ ، ص١. على الرابط التالي :

http://ar.wikipedia.org/wiki/

٢٩- ينظر : خديجة عرفة محمد أمين ، الخليج والهند والاستثمارات المشتركة ،مركز الخليج للأبحاث ،في ١ يوليو ٢٠٠٧ ،ص١ .على الرابط التالي :

http://www.grc.ae/?frm_module=contents&frm_action

٣٠- جاسم المناعي ، الاستثمارات الخليجية في الدول الغربية بين الطموح والمحاذير، صحيفة الوقت ،العدد (٥٩٦) ، البحرين ، في ٩ أكتوبر ٢٠٠٧ ، ص٢-٣ . على الرابط التالي :

http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=4844

٣١- خديجة عرفة محمد أمين ، الخليج والهند والاستثمارات المشتركة ، المصدر السابق ،ص٢.

32- Prasanta Kumar Pradhan , Accelerating India's " Look West Policy " in the Gulf , IDSA Issue Brief , the Institute for Defence Studies and Analyses, New Delhi , 3 February 2011, p.5.

٣٣- خديجة عرفة محمد أمين ، الخليج والهند والاستثمارات المشتركة ، مصدر سابق ،ص٢ .

٣٤- المصدر نفسه ، ص٣ .

٣٥- المصدر نفسه ، ص٣ .

٣٦- ينظر :(المؤتمر الخليجي الهندي الثاني يوصي بإقامة شركات استثمارية مشتركة) ،صحيفة الشرق الأوسط ،العدد (٩٩٨١) ، لندن ، في ٢٧ مارس ٢٠٠٦، ص٢ . على الرابط التالي :

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=355079&issueno=9981

٣٧- استخرجت النسب بالاعتماد على جدول (٣) .

٣٨- عبد الكريم جابر العيساوي ،حجم التحويلات المالية للعمالة الوافدة من دول الخليج العربية،مجلة آراء حول الخليج ، العدد (٧٨)،مركز الخليج للأبحاث،٢٠١١ ، ص١.على الرابط التالي :

http://www.araa.ae.-

٣٩- زوشما راماتشاندران ،الهنود العاملون في الخارج .. ذراع جديدة للنمو الاقتصادي، دراسات ، مركز الجزيرة للدراسات ،قطر ، في ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٩ ، ص٣. على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DE6258D5-FF04-4413-A153-EA0B9B9452F2.htm

٤٠- المصدر نفسه ، ص٥ .

٤١- ينظر :(الطاقة في العلاقات الإيرانية الأسيوية .. الهند مثالا") ، صحيفة الوسط البحرينية،العدد (٢٠٦٥) ، في ٢ مايو ٢٠٠٨ ، ص٢. على الرابط التالي :

http://www.alwasatnews.com/2065/news/read/292331/1.html

٤٢- محمد محمود يوسف ، العالم العربي وقطاع الطاقة في الهند : فرص كامنة ، دراسات ، الشبكة العربية العالمية،في١٢ يونيو ٢٠١١، ص٥ .على الرابط التالي :
http://www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/ energy/4473-2011-06-08-15-24-53

٤٣- المصدر نفسه ، ص٧.

٤٤- ينظر : العلاقات الخليجية الهندية ... الواقع وآفاق المستقبل (٣-٤) ، صحيفة الرياض الالكتروني ، السنة (٣٨) ، العدد (١٢١٥٣) ، في ٢ أكتوبر ٢٠٠١ ، ص٦. على الرابط التالي :
http://www.alriyadh.com/Contents/2001/10/02-10-2001/page11.html#18

45- Zahid Shahab Ahmed,Stuti Bhatnagar,Gulf States and the Conflict between India and Pakistan,Journal of Asia Pacific Studies,Vol.1 , No.2 , 2010, PP.282-284. On the following link : www.japss.org/upload/8.%20Zahid.pdf

٤٦- كونستانتينو كزافييه ، إستراتيجية الهند الجديدة في منطقة الخليج ، مصدر سابق، ص٢ .

٤٧- راكش ماني ، إعادة تقويم علاقات الهند مع منطقة الخليج ، صحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد (٥٦٣٨) ، في ١٩ مارس ٢٠٠٩ ، ص٢ . على الرابط التالي :
http://www.aleqt.com/2009/03/19/article_206073.html

٤٨- كونستانتينو كزافييه ، إستراتيجية الهند الجديدة في منطقة الخليج ، مصدر سابق، ص٣ .

٤٩- نـايف علـي عبيـد ، أراء حـول الخلـيج ، الخلـيج فـي الإعـلام ،مركـز الخلـيج للأبحاث، في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩ ، ص٤ . على الرابط التالي :

http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=araa&id=2680&lang=ar&PHPSESSID=

50- See : (India's Population 2011) , On the following link :

http://www.indiaonlinepages.com/population/india-current-population.html

٥١- ينظـر : (جمهوريـة الهنـد .. أصـل التسـمية ، التـاريخ ،الحكومـة ، السياسـة ، الجغرافيـة ، الاقتصـاد) ، ويكيبيـديا ، الموسـوعة الحـرة ،٢٦ أكتـوبر ٢٠١١ ، ص٤. على الرابط التالي :

http://ar.wikipedia.org/wiki/

٥٢- نايف علي عبيد ، أراء حول الخليج ، مصدر سابق ، ص٥ .

53- Pramit Mitra & Vibhuti Hate , India – Iran Relations : Changing the Tone ?, South Asia Monitor , Csis : Center for Strategic and International Studies , Washington, D.C. , 8 March 2006 ,PP.1-2.

**- الاتفاقيات الإطارية : وهو تفاهم أو تعاقد دولي لتنظيم العلاقات بين الأطراف المعنية في مسألة ما أو مسائل محددة يرتب على تلك الأطراف التزامات وحقوقا" في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والشؤون الفكرية. وقد يتخذ الاتفاق طابعا" سريا" أو شفهيا" أو صفة عابرة فيكون اتفاقا مؤقتا أو طويل الأجل أو ثنائيا" أو متعددا" أو يكون

محددا" كأن يكون اتفاقا تجاريا" أو بحريا" أو ثقافيا"... .للتفاصيل ، ينظر :نزار محمد عثمان ،الاتفاقات الدولية وأثرها على المجتمعات ، البحوث ،موقع صيد الفوائد ، ٢٠١٠، ص٢ . على الرابط التالي :

http://www.saaid.net/Doat/nizar/1.htm